الأنباء
الخميس 18 فبراير 2016

حتى بعد وفاة الأم الكويتية

«الأسرة»: معاملة أبناء الكويتيات المتزوجات من غير كويتيين معاملة الكويتي مدى الحياة

محمد طنا

أعلن مقرر لجنة شؤون المرأة محمد طنا أن أبناء الكويتيات المتزوجات من غير كويتيين سوف يعاملون معاملة الكويتي مدى الحياة، وحتى بعد وفاة الأم الكويتية، بالإضافة إلى مع معاملة أبناء الكويتيات المعاقين معاملة الكويتيين.

وأضاف في تصريح صحافي عقب اجتماع للجنة أمس: ناقشنا خلال الاجتماع جميع الأمور المتعلقة بأبناء الكويتيات المتزوجات من غير كويتي سواء كان عربيا أو أجنبيا، وكانت الأمور جيدة وتم توضيح كثير من الأمور للأخوات الناشطات السياسيات والاجتماعيات اللاتي حضرن اجتماع اللجنة.

وأوضح أنه كان هناك جهل كبير لدى الكثيرين بالنسبة لإجراءات إقامة أبناء الكويتيات المتزوجات من غير كويتي، وقام نائب مدير عام شؤون الإقامة عبدالله الهاجري بتوضيح جميع الإجراءات، وخرجنا بنتائج ممتازة بخصوص المرأة الكويتية.

وتابع: وكذلك تطرقنا إلى موضوع المعاقين حيث إن القانون يعامل المعاق ابن الكويتية معاملة الكويتي مدى الحياة، وكانت هذه المادة غير مطبقة والآن تم توضيحها وشرحها للإخوة في إدارة شؤون الإقامة، وكان هناك تفهم من قبلهم واستعدادهم لتطبيق هذا القانون.

وتطرق طنا إلى موضوع زيادة بدل الإيجار بالنسبة للمعلمات الوافدات في وزارة التربية من 60 إلى 150 دينارا، قائلا: رغم أن هذه الزيادة جاءت من خلال حكم محكمة دستورية، إلا أن هناك قانونا واضحا أيضا بأنه لا تعطى ميزة للوافد أكثر من الكويتي وهذا يعني أن ذلك مخالف دستوريا، لأن هناك وافدات يحصلن على بدل إيجار في الوقت الذي تحرم منهم فئات كثيرة من الكويتيات.

واعتبر طنا أن ما حصل غير منطقي وغير مقبول، ولا يجوز أن تعاني المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتية في بلدها، في حين يحصل الوافدون مع احترامنا لهم على مميزات أكثر من المواطنين.

وفيما يخص تخفيض المخصصات المالية للعلاج في الخارج قال: رغم أن القرار لم يتخذ بشكل رسمي ولم يصلنا بعد، إلا أننا نقول للحكومة إن أي تخفيض في المخصصات المالية للمواطنين الذين يعالجون في الخارج مرفوض، ومن غير معقول أن نعامل المواطنين المرضى ومرافقيهم بهذه الطريقة.

وتساءل: «هل تريدون أن يشحذ المواطن في ديار الغرب»، مؤكدا أن مجلس الأمة لن يقبل بمرور هذا القرار وسيتصدى له.

الجيران والحويلة: بيت الزكاة أكثر الجهات التزاماً بتنفيذ ملاحظات «المحاسبة»

أكد النائب د.عبدالرحمن الجيران أن بيت الزكاة من أكثر الجهات التزاما وتميزا في تنفيذ ملاحظات ديوان المحاسبة، ووضح ذلك جليا بعد مناقشة ميزانية «الزكاة» في لجنة الميزانيات، مثمنا الخطوة الرائدة في انشاء بيت الزكاة باقتراح مقدم من المغفور له جاسم الخرافي ومشاري العنجري عام 1982.

وقال الجيران بعد انتهاء اجتماع لجنة الميزانيات إن بيت الزكاة قام بتجارب رائدة إذ نقل 103مشاريع خارج الكويت تنفيذا لوصايا أهل الكويت في التعامل مع المشاريع الخيرية.

وأضاف ان بيت الزكاة يتعامل مع الجهة الأشد فقرا في الكويت وفئة غير الكويتيين وتقديم الرعاية والمعونة لهم، الأمر الذي يساهم في تقوية لحمة ونسيج المجتمع الكويتي.

من جهته أكد مقرر لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب د.محمد الحويلة التزام بيت الزكاة بمعالجة الملاحظات المثارة حول موازنته وحسابه الختامي، منوها بما قام به بيت الزكاة من تصحيح للعديد من المخالفات التي سطرتها تقارير ديوان المحاسبة، فضلا عن ملاحظات اللجنة.

وأضاف في تصريح الى الصحافيين أن اجتماع اللجنة اليوم (أمس) ناقش مشروع موازنة بيت الزكاة للعام 2017/2016، وتم ارجاء التصويت عليه الى اجتماع مقبل، بعد أن حال فقد النصاب دون التصويت في اجتماع اليوم (أمس).

وذكر الحويلة أن اللجنة أشادت بالدور الذي يقوم به بيت الزكاة داخل وخارج الكويت، والمساعدات التي وصلت الى المحتاجين، مؤكدا أن اللجنة ثمنت جهود بيت الزكاة ودعمه المشاريع الخيرية، والذي أصبح مفخرة للكويت والكويتيين، ويجسد ما جُبل عليه أهل الكويت منذ القدم في مساعدة المحتاجين والفقراء.

د. عبدالرحمن الجيران

دعوا الحكومة إلى تنويع مصادر الدخل بدلا من التضييق على المواطنين

الرفض النيابي لتخفيض مخصصات العلاج بالخارج يستمر: قرار مجحف وغير مدروس وعلى الحكومة الرجوع عنه فوراً

د. يوسف الزلزلة

سعد الخنفور

عسكر العنزي

ماضي الهاجري

عبدالله المعيوف

د. عودة الرويعي

د. محمد الحويلة

جدّد عدد من نواب مجلس الأمة رفضهم القاطع لقرار الحكومة تخفيض مخصصات العلاج بالخارج، إذ أبدى النائب د.يوسف الزلزلة استغرابه الشديد من خطوة الحكومة بتخفيض مخصصات العلاج في الخارج المجوجة وغير المدروسة، معتبرا ذلك عدم التزام من الحكومة بما تم الاتفاق عليه في الاجتماع الموسع الأخير في اللجنة المالية وهذا سيجعل الحكومة امام محاسبة ومواجهة مع مجلس الأمة. وكشف الزلزلة عن أنه سيتقدم ومجموعة كبيرة من النواب في جلسة 1\3 بطلب مناقشة قرار الحكومة السيئ والمشين بشأن تخفيض مخصصات مرضى العلاج بالخارج وإلغاء مخصصات المرافق وسيكون يوم الثلاثاء هو يوم الحسم بالنسبة لنا، فإما ان تتراجع الحكومة عن هذا القرار الاستفزازي واللا مدروس وإلا ستواجه مصيرا كنا ننتظره منذ فترة طويلة.

من جانبه أعرب النائب عبدالله المعيوف عن استغرابه من تناقض الاجراءات الحكومية المتعلقة بموضوع الترشيد المالي، وأوضح معيوف أنه في الوقت الذي تقوم الحكومة بتخفيض مخصصات العلاج بالخارج للمريض الكويتي من 75 دينارا إلى 50 دينارا، ترفع بدل الإيجار للمدرسين الوافدين من 90 دينارا الى 150 دينارا.

من جهته، طالب النائب د.منصور الظفيري بإيجاد مزيد من الضوابط التنظيمية فيما يخص العلاج بالخارج بما لا يتضرر معه المواطن المستحق للعلاج، معتبرا ان خفض مخصصات المرضى أمر يمس بشكل مباشر معيشة المواطنين والتضييق على المرضى الذين هم في أمس الحاجة لمن يرفع عنهم عناء ومعاناة المرض.

وبدوره، قال النائب عسكر العنزي إن قرار خفض مخصصات العلاج بالخارج قرار مجحف وغير مدروس ويجب اعادة النظر فيه فورا لأنه يزيد من معاناة مرضانا ومرافقيهم فكيف يستطيع المريض ان يعيش بمبلغ خمسين دينارا في ظل ارتفاع المعيشة في الدول الغربية وخاصة في لندن وألمانيا.

وقال عسكر: لو كانت المستشفيات الجديدة مثل مستشفى جابر وغيرها تم الانتهاء منها وتم تدعيمها بطواقم طبية عالمية تلبي حاجات المرضى كان من الممكن القول انه لا نحتاج للعلاج بالخارج، لكن القطاع الصحي عاجز وغير قادر على معالجة المرضى.

بدوره، قال النائب خليل الصالح إن قرار مجلس الوزراء بتخفيض مخصصات العلاج بالخارج لم يراع الوضع الإنساني للمرضى وواقع ارتفاع الاسعار في الدول الأجنبية، وانه لو كانت هناك خدمات طبية متطورة في البلاد لما لجأ المريض اليها وكان الأوجب على الحكومة ان تلجأ الى التوفير في بند العلاج بالخارج من خلال حصره وقصره فقط بالحالات المستحقة ومنع حالات العلاج السياحي وسنقف ونعمل مع باقي الزملاء من الاعضاء من اجل ايقاف هذا القرار.

من ناحيته، رفض النائب ماضي العايد الهاجري قرار الحكومة خفض مخصصات العلاج بالخارج إلى 50 دينارا في أميركا و30 دينارا في دول أوروبا، مطالبا إياها بالتراجع فورا عن هذا القرار غير المدروس، والمجحف بحق المرضى الكويتيين. وتساءل الهاجري: ألم تجد الحكومة بابا لترشيد مصروفاتها غير المرضى الكويتيين؟ ألم نطالبها سلفا بعدم المساس بالمواطن واحتياجاته الأساسية؟ ألم تعدنا الحكومة بأنها لن تنفرد بقرارات ترشيد الدعوم وتخفيض المصروفات؟ أم أنها تفتح بابا لعدم تعاونها مع أعضاء مجلس الأمة؟!

من جانبه، دعا النائب سعد الخنفور الحكومة إلى ضرورة التراجع عن قرار خفض مخصصات العلاج بالخارج الذي تنوي تطبيقه على المرضى الكويتيين بحجة ترشيد النفقات، مؤكدا أن هذا التوجه يمس شريحة تحتاج منا الدعم وليس تخفيض الدعم عنها.

وقال الخنفور: «يا حكومتنا الرشيدة اذا كانت لديكم توجهات بترشيد الانفاق نرجو أن تذهبوا مباشرة إلى أماكن الهدر وألا تتعرضوا للمواطنين بشكل مباشر أو غير مباشر خصوصا أن الجميع في السلطتين أكدوا أن المواطن لن يتضرر من اجراءات الترشيد، فما بالكم بالمواطنين المرضى؟!»، لافتا إلى أن هؤلاء المرضى يعانون الأمرين في الوقت الحالي وهم يتقاضون مخصصات المريض 70 دينارا وللمرافق بمبلغ 50 دينارا ولا تكفيهم بسبب الغلاء في غالبية الدول التي يعالجون فيها لاسيما الدول الغربية، متسائلا: فماذا سيكون وضعهم بعد هذا القرار المجحف وغير المدروس؟!

بدوره أعلن النائب د.محمد الحويلة عن رفضه قرار مجلس الوزراء خفض مصاريف العلاج في الخارج، مؤكدا ان المبلغ التي اعلن عنه مجلس الوزراء لهذا الموضوع زهيدة للغاية ولا تتناسب ابدا مع الكلفة الحقيقية للعلاج في الخارج.

من جانبه، قال النائب د.عودة الرويعي: تريثت لعلي أرى تفسيرا من وزير الصحة او من الحكومة حول خفض مخصصات العلاج بالخارج ويبدو إما أن الحكومة لا تريد التعاون مع المجلس او مواجهته.

واضاف الرويعي: وحتى هذه اللحظة لا اعرف سبب الخفض لكن مسؤولية الوزير قائمة وان لم يتراجع عن القرار فلابد من صعوده المنصة مرة اخرى وهذه

تساءل خلال ندوته "الأزمة الاقتصادية.. أسبابها وحلولها" عن مصير الفوائض المالية التي جنتها الحكومة أيام الرخاء النفطي

الضويحي: الوضع الاقتصادي الكويتي مطمئن والأزمة الحالية تحتاج إلى إدارة قوية وإرادة حقيقية لمعالجتها

رشيد الفهم

أكد مرشح الدائرة الثالثة للانتخابات التكميلية عبدالله الضويحي متانة الوضع الاقتصادي الكويتي رغم الأزمة الاقتصادية التي تعيشها الكويت في الفترة الحالية نتيجة انخفاض أسعار النفط، لافتا الى أن مسألة الخروج من هذه الأزمة يتطلب إدارة قوية وإرادة حقيقية لمعالجة هذه الأزمة بحنكة، مبينا ان الوضع في الكويت مطمئن وليس كما يحاول ان يصوره البعض بأننا على شفا حفرة.

وقال الضويحي خلال ندوته الانتخابية التي حملت عنوان «الأزمة الاقتصادية.. أسبابها وحلولها» ان مشكلة الحكومات المتعاقبة تتمثل في اعتمادها على مصدر وحيد للدخل وهو النفط وعدم اهتمامها بالاستثمار في البنية التحتية مثلما فعلت قطر، ودبي التي أعلنت انها ستستغني في 2020 عن اعتمادها على النفط، بينما في الكويت ما زال النفط يمثل 92٪ من إيراداتها.

واستغرب الضويحي من إصرار الحكومة على تحميل المواطن جزءا من مسؤولية انخفاض أسعار النفط في حين لم يطرأ على المواطن أي تغيير عندما كانت أسعار النفط تتراوح ما بين 120 و140 دولارا للبرميل، متسائلا: أين ذهبت الفوائض المالية التي جنتها الحكومة خلال هذه الفترة؟ خصوصا ان الحكومة لم تقم بتنفيذ مشاريع تنموية باستثناء مشروع ستاد جابر. وتابع: أين مشروع جامعة الشدادية وأين مشروع ميناء مبارك الذي كان من المفترض انجازه في 2017؟ مبينا أن مشكلة الكويت الحقيقية تكمن في الترضيات والمحسوبيات على صالح الوطن، مشددا على ضرورة وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

وقال: في السابق كان يضرب المثل بالكويت ويصفونها بـ «درة الخليج» واليوم علينا ان ننظر لحالنا وحال الدول المجاورة لنا التي نهضت بمشاريعها التنموية نتيجة تفعيلها لقانون المستثمر الأجنبي الذي من خلاله فتحت المجال للشركات العالمية للاستثمار فيها، علينا ان نقارن بين تلك الدول والرقعة التي نتحدث فيها حاليا (خيطان) حيث الشوارع المهترئة والحالة التي يرثى لها. وشدد على ضرورة إفساح المجال لإعطاء المزيد من الحريات لأبناء الشعب الكويتي الذين يكنون كل الحب والولاء للكويت ولقيادتها، متمنيا وضع خطط وقوانين لتنمية المواطن وليس جزره.

واستغرب من عدم الاستفادة من القدرات الشبابية وتسخير هذه الطاقات لخدمة الكويت، فهل يعقل ان يظل الخريج الجامعي 4 سنوات دون تعيين ونحن ولله الحمد دولة غنية، متعهدا بأنه سيقوم في حال حالفه التوفيق في الوصول إلى قبة عبدالله السالم بتقديم العديد من المقترحات التي تصب في صالح الوطن والمواطن والوقوف ضد أي مقترح أو قانون يخالف شرع الله أو يكون فيه مساس بحقوق المواطنين.

وحذر الضويحي من خطورة انتشار المال السياسي في الدائرة الثالثة لشراء بعض الذمم، مراهنا على وعي وضمير أبناء هذه الدائرة في رفض مثل هذه الممارسات.

ووعد بأنه سيعمل على ضرورة تفعيل الأولويات والأهداف والاستراتيجيات للعمل على مواجهة التحديات الاقتصادية المقبلة، انطلاقا من الإيمان بالمسؤولية الوطنية خلال هذه الفترة التي تتطلب منا جميعا العمل والإنجاز لمصلحة الكويت والاستمرار في وضع الأولويات من قبل مجلس الأمة، وخصوصا أعضاء لجنة الأولويات لرسم خارطة اقتصادية جديدة تتواكب مع الأوضاع الاقتصادية التي يشهدها العالم في هذه الفترة، لافتا إلى أنه سيعمل مع المختصين على وضع خطط إصلاحات اقتصادية دون توقف حتى في حال ارتفاع أسعار النفط مجددا، فالهدف الأساسي هو الاهتمام بالتنمية.

وتابع: سأسعى إلى ضرورة تفعيل الأولويات والأهداف والاستراتيجيات للعمل على مواجهة التحديات الاقتصادية المقبلة، انطلاقا من الإيمان بالمسؤولية الوطنية خلال هذه الفترة التي تتطلب جميعا العمل والإنجاز لمصلحة الكويت والاستمرار في وضع الأولويات من قبل مجلس الأمة، وخصوصا أعضاء لجنة الأولويات لرسم خارطة اقتصادية جديدة تتواكب مع الأوضاع الاقتصادية التي يشهدها العالم في هذه الفترة.

ولفت الى ان الاقتصاد الكويتي يحتاج في هذه الفترة إلى دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تؤدي إلى تنمية الاقتصاد وتنويعه ودعم ومساندة الشباب في مشاريعهم بالتزامن مع سن القوانين الملائمة التي تنظم آلية العمل في تلك المشاريع، ما يساعد على تلبية الاحتياجات الاقتصادية الحالية.

مرشح الدائرة الثالثة للانتخابات التكميلية عبدالله الضويحي

جانب من الحضور خلال الندوة (أحمد علي)